وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الأحد

التاريخ: 2019-7-28

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الشرقاوي لـ «الراي»: العام المقبل افتتاح مجمع محاكم حولي

| كتب ناصر الفرحان |

أكد وكيل وزارة العدل بالانابة عمر الشرقاوي، ان الاستعدادات جارية على قدم وساق للانتهاء من بناء مجمع محاكم محافظة حولي لافتتاحه بداية العام المقبل، حيث سيقضي على الزحمة الموجودة حالياً، بالاضافة الى جمع كل الادارات في مكان واحد، ما يسهل على المراجعين انجاز معاملاتهم بكل سهولة ويسر.

وقال الشرقاوي، في تصريح لـ «الراي»، انه قام بزيارة مجمع محاكم حولي، للوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجه الموظفين، ولاعطاء التوجيهات اللازمة لاستيعاب المراجعين وانجاز معاملاتهم، لافتاً الى ان مجمع محاكم حولي الجديد بانتظار إيصال التيار الكهربائي له في سبتمبر المقبل، وتسلمه من الشركة المنفذة، تمهيداً لتأثيثه وافتتاحه العام المقبل.

الشرقاوي متفقداً قسم الإعلان الالكتروني

وأشار الى أن وزارة العدل ستصرف مكافآت الاعمال الممتازة لموظفي الوزارة لـ 3300 موظف وموظفة، وستكون في حساباتهم الاسبوع المقبل، بعد تأخر صرفها بسبب الربط مع ديوان الخدمة المدنية، وعدم استيفاء بعض الموظفين للشروط المستحقة لصرف المكافأة، ما دعا الوزارة الى صرف المكافأة لمستوفي الشروط، وعدم تأخيرها، على ان تصرف لمن يستكمل اشتراطات الديوان لاحقاً.

وفي ما يخص الزحمة التي يعاني منها مجمع محاكم محافظة الفروانية في منطقة الرقعي، أكد الشرقاوي ان انتقال الادارات من قصر العدل وتسليمه الى الديوان الاميري لاعادة بنائه، دعا الوزارة الى توزيع موظفي قصر العدل واداراتها على المحاكم الاخرى، حيث كان لمحافظتي حولي والفروانية النصيب الاكبر من عدد الموظفين والادارات التي نقلت لهما، ما زاد من نسبة عدد المراجعين، مؤكداً انه بعد انجاز قصر العدل ومجمع محاكم حولي، ستعود الامور الى طبيعتها والهدوء الى اروقة المحاكم، لافتاً الى ان المسألة لن تأخذ وقتا طويلاً.

«تشريف وليس تكليفاً»

عن حظوظه في ان يكون من ضمن الاسماء المرشحة لمنصب وكيل وزارة العدل بالاصالة، أكد الشرقاوي ان «المنصب تشريف وليس تكليفاً، واذا كان لنا خير فيه فندعو الله ان يقبله لنا، وإن كان فيه شر فليبعده عنا».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-7-26	2	14605

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

من 2019-7-14م الى2019-7-18م

م	المركز	الفترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيقات الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	اجمالي الفترة	إجمالي المركز
1	برج التحرير	صباحي	475	103	86	659	212	543	2078	4192
		مسائي	192	354	260	495	309	504	2114	
2	جابر العلي	صباحي	294	606	265	819	578	287	2849	3651
		مسائي	147	276	21	59	86	213	802	
3	الجهراء	صباحي	368	1092	45	584	310	220	2619	3312
		مسائي	278	85	13	101	18	198	693	
4	جليب الشيوخ	صباحي	157	301	284	323	210	241	1516	2082
		مسائي	53	20	25	25	5	438	566	
الاجمالي									13237	

الاجمالي العام
17029

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

من 2019-7-14م الى2019-7-18م

م	المركز	الفترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيقات الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	إجمالي المركز
5	صبحان	صباحي	179	292	96	223	67	204	1061
6	العارضية	صباحي	112	26	0	32	16	84	270
7	الصديق	صباحي	278	24	35	-	50	87	474
8	الافنيوز	صباحي	7	22	6	-	10	13	58
9	اليرموك	صباحي	245	11	35	33	6	38	368
10	الرميثية	صباحي	471	475	6	-	-	-	952
11	صباح الاحمد	صباحي	70	6	0	8	0	21	105
12	القرين	صباحي	47	93	4	43	276	84	547
	الإجمالي					3835			

الاجمالي العام
17029

الراي
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

السعدون: عيد الأضحى الأحد في 11 أغسطس

قال الفلكي عادل السعدون إن عيد الاضحى المبارك سيوافق يوم الأحد، 11 أغسطس.

وأوضح السعدون أن غرة شهر ذي الحجة ستكون يوم الجمعة 2 أغسطس، وعليه فإن وقفة عرفات ستوافق السبت 10 أغسطس. وأضاف أن القمر يقترن مع الشمس في الساعة السادسة واثنتي عشرة دقيقة من يوم الخميس 1 أغسطس وعند مغيب شمس هذا اليوم في الساعة 42:6 يكون عمر القمر 12 ساعة و30 دقيقة ويغيب بعد الشمس بنصف ساعة وهذا يسمى (مدة المكث). وبيّن أن ارتفاع القمر عن الأفق وقت المغيب في ذلك اليوم، يكون حوالي 6 درجات، واستطالته 8 درجات وقوس نوره ثانية واحدة، ويكون في الحضيض (اقرب نقطة قريبة من الارض خلال الشهر) بمسافة 359768 كيلومترا.

وذكر أن هذه المعطيات تدل على أن الهلال لا يمكن رؤيته بالعين المجردة مساء الخميس، ويمكن مشاهدته بالمقربات البصرية، وسيشاهد بالعين في دول المغرب العربي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2019-7-28	32	14606

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الوزير السابق أكد أنها «تضم كويتيين وبدون ومقيمين يحملون جوازات أجنبية»

فالح العزب يكشف مستور «مافيا تويتر»: أبلغني أحدهم أن أدفع وأرتاح... فرفضت

| كتب ناصر المحيسن |

للبوم الثاني على التوالي، تواصل التفاعل مع ما طرحته «الراي» بشأن قضية «مافيا تويتر»، إذ شن وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة السابق الدكتور فالح العزب هجوماً حاداً على هذه المافيا، مؤكداً معلومات «الراي» عن انها عبارة عن «مجاميع يتم التواصل بينها لتحديد الهدف، سواء كان وزيراً أو نائباً أو مسؤولاً، وبعد ذلك يتدخل البعض بصفته المنقذ لتحقيق المكاسب».

وكشف العزب، في تصريح لـ«الراي»، عن أن «هناك مواقع (إلكترونية) لديها عقود مع بعض مؤسسات الدولة ومع بعض جمعيات النفع العام، التي تُمارس السياسة، لكن هذه العقود ظاهرها التسويق وباطنها استغلال المال العام لتلميع الذي يدفع ومهاجمة خصومه».

وبيّن أن المافيا «تستخدم الإرهاب الفكري حتى يتم الاغتيال المعنوي للشخصيات العامة، خصوصاً أن هناك شريحة من المجتمع تُصدق هذه الإشاعات وهؤلاء المرتزقة والحاقدين... والعمل في هذه المافيا أصبح مهنة من لا مهنة له، مستغلين العالم الافتراضي وشراء شرائح هواتف من دول خارجية».

وأضاف العزب «تعرضت لهجمة بعدما توليت الوزارة من حسابات معروفة ووهمية، وما يجمع أصحابها هي السفالة والابتزاز، وابلغتني إحدى الشخصيات أن ادفع واتعاقد معهم وارتاح... فقلت لن ادفع فلساً واحداً لأنني مؤتمن على المال العام»، موضحاً أن «هذه المافيا تضم بدون وكويتيين ومقيمين يحملون جوازات أجنبية».

فالح العزب

«الخيرية العالمية» تشتكي الحسابات المسيئة: تروِّج أكاذيب وافتراءات وتقود حملة تشويه

أعلنت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية أنها تقدمت بشكاوى الى النائب العام ضد أصحاب حسابات الكترونية مسيئة تروج للأكاذيب والافتراءات وتقوم بحملة تشويه إعلامي بحق الهيئة والقائمين عليها.

وذكرت الهيئة، في بيان صحافي، أن «بعض حسابات شبكات التواصل الاجتماعي شنت حملة إعلامية مغرضة قائمة على الافتراءات والاكاذيب ضد الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية والقائمين عليها، وهدف هذه الحملة هو الاساءة للعمل الخيري والانساني عبر تشويه إحدى كبرى مؤسساته، حيث وجهت الهيئة سابقا الى هؤلاء ومن على شاكلتهم وعبر حسابها الرسمي خطابا عاما دعت فيه الى إبلاغ اجهزة الدولة المعنية عن أي شبهة ترد إليهم معلومات موثقة عنها، بدلاً من الطعن والتشويه على منصات التواصل الاجتماعي بمؤسسات العمل الخيري الكويتي التي تمثل الوجه المشرق لبلدنا الحبيب المعطاء».

وأضافت «أن استمرار هؤلاء في هذا السلوك الشائن تجاه الهيئة وشن حملات جديدة على بيت الزكاة الكويتي والأمانة العامة للأوقاف، يؤكد أن الغرض من هذه الحملة المسعورة محصور في نطاق التشويه الاعلامي لمؤسسات العمل الخيري الكويتي والقائمين عليها، وذلك خدمة لاهداف واجندات مشبوهة. لذلك، ولما لهذه الممارسات المجرّمة شرعا وقانونا من ضرر كبير على السمعة الناصعة للعمل الخيري الكويتي بشكل عام وعلى الهيئة الخيرية والقائمين عليها بشكل خاص، فقد تقدمنا ... بشكاوى الى النائب العام الكويتي ضد أصحاب هذه الحسابات المسيئة المروجة للأكاذيب والافتراءات دفاعاً عن حقوق الهيئة والقائمين عليها، وحماية لسمعتها ومكانتها العالية التي تبوأتها محليا واقليميا وعالميا، وردعا لمثل هذه الممارسات المشينة في الاعلام الالكتروني، مطالبين برد الحقوق القانونية والمدنية للهيئة الخيرية ولجميع من مسهم هذا الطعن والتشويه، وسنستمر باذن الله في اتخاذ كل الاجراءات الحاسمة والفورية، تجاه أي مخالفات او تجاوزات تثبت في حق أي كان».

وذكر البيان أن «الهيئة إذ تطمئن الجميع على متانة موقفها الشرعي والقانوني، فإنها تؤكد استمرارها في نهجها القائم على التفاني في خدمة متبرعيها، والامانة في ايصال الحقوق الى مستحقيها، والجودة والكفاءة في تنفيذ برامجها الانسانية، مع اتخاذ الاجراءات الحاسمة لكل من يثبت في حقه أي مخالفة أو تجاوز، حرصا منها على تاريخها الناصع المشهود له، وقياما بمسؤوليتها في حماية أموال المتبرعين».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-7-26	40	14605

القبس

مجلس الأمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تحرك نيابي لتعديل قانون الجرائم الإلكترونية

أعرب النائبان حمدان العازمي وصالح عاشور، عن أسفهما للاستخدام الخاطئ لمنصات وسائل التواصل من قبل الكثير من الناشطين عليها، وأشارا الى السعي إلى إقرار تعديلات على قانون الجرائم الالكترونية في دور الانعقاد المقبل.

وقال النائب حمدان العازمي لـ **القبس**: ان استمرار العمل بقانون الجرائم الالكترونية أمر خاطئ، معلنا عن تحرك نيابي في الانعقاد المقبل لتعديلها لتصحيح المسار، مشددا على ان قضايا التشهير والطعن في الذمم التي يروج لها بعض الناشطين على منصات التواصل يجب ردعها بقانون الجزاء، ولسنا بحاجة لتشريع قوانين عقوبات لمستخدمي السوشيل ميديا في حال تجاوزوا.

وانتقد العازمي «ممارسات بعض الجهات التي تغطي على تجاوزاتها ومخالفاتها عبر رفع دعاوي قضائية على مستخدمي تويتر لمجرد ابدائهم رأيهم»، ودعا الى اقرار التعديلات التي تعالج الصورة المشوهة للحريات لعدد من القوانين وعلى رأسها قانون الجرائم الالكترونية والمرئي والمسموع والمطبوعات والنشر. وذكر ان «دولة المؤسسات والقانون تقاس بقوانينها، لذلك علينا ازالة الشوائب من قوانين الحريات حتى نصونها».

من جهته، قال النائب صالح عاشور ان استخدام السوشيل ميديا بشكل خاطئ عبر ممارسات مثل التشكيك في الذمة المالية او التشهير في الجانب الاجتماعي او السب والقذف هي جرائم يردعها قانون الجزاء، ولا داعي الى التعاطي معها وفق قانون الجرائم الالكترونية لأن في ذلك تضييق لمساحة الحرية في الكويت».

واعرب عاشور لـ **القبس**، عن أسفه من مما سماه «ممارسة بعض المحامين للابتزاز من خلال تشجيع موكليهم او ما لديهم من تفويض، لرفع دعاوى سب او تشهير من اجل التكسب المالي»

ودعا عاشور الى اعادة الكويت الى عهدها السابق، فالمواطن عاش على ابداء الراي وحرية التعبير والنقد منذ نشأة الدولة، التي كانت تحتضن المعارضين من دول الخليج والدول العربية وكانت ملاذا آمنا لكثيرين، ولكن الأمر تغير وصار وضع الجيل الحالي صعبا، وغير قادر على التكيف لانه مؤمن بالثقافة المنفتحة، وللاسف بدلا من ان تكون قوانين الحريات متناغمة مع التطور الحضاري في العالم وانفتاحه في استخدام السوشيل ميديا تراجعنا خطوة الى الوراء. من جهته، شدد النائب محمد الهدية على رفضه لما يثار في بعض الحسابات الوهمية، وقال: إن الشعب الكويتي «واع له ويدرك ابعاده واهدافه الخبيثة». واضاف الهدية في تصريح لـ **القبس**، ان الجهات المختصة سواء وزارة اعلام او هيئة الاتصالات، منوط بها كشف من يقف وراء تلك الحسابات المسيئة.

واشار الى انه مع حرية الراي والتعبير لكنه يرفض الطعن في الذمم والتشكيك والتشهير في الاشخاص بغرض تشويه سمعتهم، ويجب معاقبة هؤلاء طبقا لقانون الجزاء.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-7-26	3	16549

القبس

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

3 سنوات سجناً لمغرد يبتز الفتيات

المحرر القضائي

قضت محكمة التمييز بحبس مواطن 3 سنوات وتغريمه 3 آلاف دينار لإدارته حسابات وهمية عبر برامج التواصل الاجتماعي، وابتزازه فتيات بنشر صورهن والتشهير بهن والاحتيال عليهن بمبالغ مالية.

وكانت محكمة الاستئناف قد قضت بحبس المتهم سنتين والغرامة 3000 دينار، بعد أن أسندت النيابة العامة إليه تهمة استخدام الشبكة العنكبوتية عن طريق وسيلة من وسائل تقنية المعلومات في تهديد المجني عليهن بنشر صور لهن على نحو يخدش الشرف والاعتبار والسمعة، لحملهن على التنازل عن البلاغ المقدم منهن ضده على النحو المبين بالتحقيقات.

كما أسندت إليه تعمد الاساءة والتشهير بالفتيات عن طريق استخدام أجهزة ووسائل الاتصال في اصطناع صور مخلة بالآداب العامة نسبها إليهن.

من جهة ثانية، أطلقت النيابة العامة سراح متهمين (أحداث) بتهم التطاول على الذات الإلهية، والرسول، صلى الله عليه وسلم، بكفالة 1000 دينار لكل منهم مع منعهم من السفر.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-7-26	1	16548

القبس

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز»: الحبس 3 سنوات لمغرد يدير حسابات وهمية

المحرر القضائي

قضت محكمة التمييز بحبس مواطن 3 سنوات وتغريمه 3 آلاف دينار، وذلك لإدارته حسابات وهمية عبر برامج التواصل الاجتماعي وابتزازه فتيات بنشر صورهن والتشهير بهن والاحتيال عليهن بمبالغ مالية.

وكانت محكمة الاستئناف قضت بحبس المتهم سنتين والغرامة 3000 دينار، بعد أن اسندت النيابة العامة إليه تهمة استخدام الشبكة العنكبوتية عن طريق وسيلة من وسائل تقنية المعلومات في تهديد المجني عليهن بنشر صور لهن على نحو يخدش الشرف والاعتبار والسمعة لحملهن على التنازل عن البلاغ المقدم منهن ضده على النحو المبين بالتحقيقات.

قضية الإساءة إلى الذات الإلهية: النيابة تخلي سبيل أحداث بكفالة وتمنعهم من السفر

كما أسندت إليه تعمد الإساءة والتشهير بالفتيات عن طريق استخدام أجهزة ووسائل الاتصال في اصطناع صور مخلة بالآداب العامة ونسبها إليهن، واقترنت تلك الأفعال بتهديد وابتزاز المجني عليهن على النحو المبين بالاتهام الأول في استغلال تلك الصور في الإخلال بالحياء والمساس بالأعراض، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

كما أنه صدر من المتهم على مرأى من آخرين ألفاظ سب إلى المجني عليهن عبر الحسابات على نحو يخدش اعتبارهن بأن قام بنشر العبارات الثابتة بالأوراق وذلك على النحو المبين بالتحقيقات، كما ارتكب المتهم فعلاً من شأنه المساس بالكرامة الإنسانية، فقضت محكمة التمييز حكمها المتقدم.

من جانب آخر، أطلقت النيابة العامة سراح متهمين «أحداث» بتهم التطاول على الذات الإلهية والرسول صلى الله عليه وسلم، بكفالة 1000 دينار لكل منهم، مع منعهم من السفر.

وكانت إدارة العلاقات العامة والإعلام الأمني بوزارة الداخلية أعلنت، في بيان لها، عن ضبط عدد من الأشخاص يتطاولون على الذات الإلهية، ومن ثم أحيلوا إلى النيابة، مشددة على حرصها على تطبيق القانون على الجميع بلا تهاون.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-7-26	4	16548

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

السياسة
AL-SEYASSAH

"المستأنفة" ألغت سقوط دعوى 7 متهمين وقضت بإدانتهم لإساءتهم لمتهم بريء

■ ألغت محكمة الجنح المستأنفة حكم محكمة أول درجة القاضي بسقوط دعوى 7 متهمين قاموا بالإساءة الى متهم بريء من تفجير مسجد الامام " الصادق"، وقضت بادانتهم بالامتناع عن النطق بعقابهم.

و حضر أمام الاستئناف المحامي زيد الخباز عن المدعي بالحق المدني وأكد على مخالفة حكم محكمة أول درجة للقانون بشأن مواعيد السقوط الخاصة بالدعوى الجزائية وبأن الشكوى قد تم تقديمها في الموعد المقرر قانونا.

مضيفاً ان المتهمين قاموا بسب وقذف موكله المقضي ببراءته بحكم نهائي من محكمة التمييز الجزائية من تهمة تفجير مسجد الامام "الصادق".

واستجابت المحكمة لدفوع الخباز بالغاء حكم سقوط الدعوى و قضت بالامتناع عن عقاب المتهمين، مما يفتح باب الدعوى المدنية بتعويض موكله عما اصابه من اضرار.

■ زيد الخباز

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-7-26	4	18099

السياسة
AL-SEYASSAH

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مبدأ المساواة أمام القانون

يعد مبدأ المساواة أمام القانون احد اهم المبادئ الدستوريه الحديثة، والركيزة التي لا وجود للحرية من دونها، فهناك العديد من المفاهيم واشكال المساواة في القانون، ولقد جاء في القرآن الكريم"إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله".

ان مبدأ المساواة أساسي ومهم في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي للدولة، فالمساواة هي العدل بين الناس في المحاسبة، وهو حق الحرية للمواطنين، اي ان لكل مواطن حق اللجوء الى القضاء، وطلب العدل في الحصول على حقه ممن تعدى عليه، ولهذا فان القانون لا يميز بين المتقاضين، واحترام حقوقهم هو مبدأ اساسي في القوانين كافة.

لا شك ان المساواة امام القانون، تحقق العدل، وتوسس للديمقراطية الصحيحة في الدولة بشتى اشكالها، سواء في الامر العام او الخاص، فقد كانت فكرة المساواة في الماضي مشكلة تكمن في الاستقلال القاعدي حتى تحقق هذا الاستقلال عند اعلان مبدأ حقوق الانسان في فرنسا عام 1789، وفرضت اسسه ومناهجه مكانتها في كل قانون اقره المشرع، لذلك اصبحت العدالة اكثر تبصرا في احكامها بعدما ساوت بين الاشخاص في التقاضي، واعطت كل ذي حق حقه في الدعاوى القضائية.

عبير الحداد
كلية التجاري تخصص قانون

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2019-7-28	18	18100

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مقالات

السياسة
AL-SEYASSAH

زين وشين

طلال السعيد

tamimalkuwait@gmail.com

سيف القانون!

من حق وزير الصحة أن يقول إنه سوف يردع المعتدين على الأطباء بسيف القانون، فمن واجبه بلا شك الوقوف مع الأطباء والدفاع عنهم، خصوصا اثناء عملهم، فالاعتداء على الأطباء قضية كبيرة تحتاج الى وقفات طويلة، ومن حقنا أن نسأل الوزير، لماذا تبادل الضرب و"الهوشات" كلها تتم مع جنسية واحدة من الأطباء فقط ،فنحن ليس لدينا احصائية دقيقة عن الاعتداءات التي حصلت وتحصل في المستشفيات، لكن الواضح للجميع ان كلهم من جنسية واحدة، وهنا يجب التوقف والتفكير بهذه النقطة طويلا!

واذا كان الوزير سوف يشهر سيف القانون، وهذا حقه، لكن من حقنا كمواطنين عليه ان يشهر سيف القانون على سارقي الأدوية الذين لا نعرف كيف يخرجون بها، وبكميات كبيرة ولا يتم اكتشافهم الا في مطارات الوصول، كما حصل في مطارات مصر، أيضا نتمنى ان يشهر سيف القانون على ابطال الأخطاء الطبية من أشباه الأطباء الذين هربوا الى بلادهم بعد ان تسببوا بوفاة مواطنين، وأين سيف القانون عن اصحاب الشهادات المزورة من الأطباء، وما اكثرهم، هم والمنتمون للأحزاب الذين تم تعيينهم بالصحة في فترة من الفترات، أو في غفلة من الزمن!

واين سيف القانون عن المستشفيات التي يعالج فيها المواطن بالممرات، بينما الوافد يستمتع بالغرفة الخاصة، لا يخرجه منها إلا الموت، أما الذين يسكنون أجنحة المستشفيات بعد ان تركهم ذووهم، فحدث عنهم ولاحرج!

واين سيف القانون عن الذين يعطون المواطن مواعيد طويلة المدى على الأشعات التخصصية، بينما الوافد يجري الأشعة وجميع التحاليل في اليوم نفسه، واذا لم يعجز سيف القانون نرجو ان يشهر على اصحاب الأبواب المغلقة من الأطباء والاستشاريين في العيادات، الذين يدخلون ابناء جلدتهم من دون موعد، والمواطن الذي ينتظر دوره لا يلتفتون اليه، خصوصا حين يكون من عباد الله الكادحين الذين لاصوت ولا واسطة ولا معرفة لديهم، واذا فرغ من كل هؤلاء عليه ان يشهر سيف القانون على الذين يعفون ابناء جلدتهم من الرسوم، بل لا يطلبونها منهم فيصرف لهم كل شيء بالمجان على مرأى ومسمع من الجميع،

فهل يستطيع الوزير ان يشهر سيف القانون على كل هؤلاء قبل أن يشهره على مواطن مريض او مرافق مريض استفزه الطبيب، أو أهمل حالة مستعجلة عنده، أو انشغل عنه بمباراة كرة قدم، فتبادل الضرب مع الطبيب وأصبحت قضية؟ سيف القانون يجب ان يكون على المخطئ، وما اكثر الأخطاء عند الجهات الطبية، فهل الأطباء معصومون عن الأخطاء بينما المواطن فقط هو الذي يخطئ ليجد سيف القانون بانتظاره؟

لو فكرنا بالامر جيدا لوجدنا المريض أو مرافقه يبحث عن العلاج، والاهتمام حين يحضر الى المستشفى، ولا يهمه غير ذلك، فإما ان يخرج وهو يدعو للطبيب، او يخرج بقضية، كل هذا متوقف على طريقة تعامل الطبيب ومدى رحابة صدره، واستيعابه للمريض الذي جاءت به الحاجة الى المستشفى، وهناك أطباء خدموا سنوات طويلة لم يختلفوا مع مريض واحد، بل أصبحوا أصدقاء لمرضاهم، فلماذا لا يقتدي بهم اصحاب القضايا من الأطباء الذين ما يلبث احدهم ان يتنازل عن القضية، وبقية القصة معروفة، إلا انها لا تحتاج الى سيف القانون...زين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2019-7-28	28	18100

الراي

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استقلالية القضاء الكويتي

| سلطانة الرشيدي* |

بدايةً أود ان أستدل على ما ورد في الدستور الكويتي في المادة 162، والتي تنص على أن: شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم أساس الملك وضمان للحقوق والحريات، كما نص الدستور في المادة 136 على استقلالية القضاء والقاضي، كما يُمنح القضاة حصانة ما عدا في حالات الجريمة المشهودة.

وفي الواقع مفهوم استقلال بمعناه الحقيقي، هو من أبرز فوائد مشروع قانون استقلال القضاء: أن يقوم المجلس الأعلى للقضاء باختيار أعضائه بنفسه بدلاً من انتظار الحكومة على الموافقة على ذلك، وألا تكون الحكومة عضواً في مجلس القضاء عبر وزير العدل الذي يشترط القانون حاليا توقيعه على طلبات القضاء. فالقضاء الكويتي قضاء مستقل ولا تؤثر فيه أي ضغوط، وهذا لا يحتاج تفسيراً، فالأحكام التي تصدر في قضايا يعلم عنها الرأي العام، وهناك قضايا أخرى لا أحد يعلم عنها شيئاً لاعتبارات قانونية، وفي ذلك دلالة على أن العدل لا ينظر إلى الأسماء، وإنما لمن هو أحق، فلا يتبقى للقضاء الكويتي سوى ارتياح أعضائه من خلال إقرار مطالبهم بالاستقلالين المالي والإداري.

* كلية الدراسات التجارية - تخصص القانون

القرارات القضائية

| مريم خالد الشمري* |

في الواقع أن القرارات القضائية يجب أن تكون حيادية مستقلة غير خاضعه لأي جهة أخرى في الدولة، ومن أي سلطة من السلطات الثلاث في الدولة، وبمسمى آخر أن هذا الأمر محمي ومعزز بمبدأ دستوري وهو مبدأ «الفصل بين السلطات»، بالإضافة إلى أن هناك عوامل عدة تساعد في ضمان الاستقلالية القضائية منها: اختيار القضاة الذي يتم بحذر لأجل تقليل التأثير للجانب السياسي، والتنظيم لمهنة القضاء وذلك بأن تكون منظمة تنظم نفسها بنفسها، فهي مسؤولة عن تحقيق معاييرها المهنية، والتعامل الجاد مع الذين لا يعملون بتلك المعايير.

* كلية الدراسات التجارية - تخصص القانون

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-7-26	33	14605

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مقالات

السياسة
AL-SEYASSAH

إعلان انتقادي

اتمنى من المشرعين في الدولة إعادة النظر في عقوبة الوقف الجزائي، اذ يجب ان تنحصر في المسائل المتعلقة بالقضايا المستعجلة، ففي سبيل عدم إطالة أمد التقاضي، للمحكمة أن توقف الدعوى جزاء إذا تخلف المدعي عن إيداع مستنداته في الميعاد، أو عن تنفيذ أي إجراء كلفته به المحكمة بعد أن تسمع أقوال المدعى عليه، و أن تثبت موافقته على الوقف حتى لا يضار المدعى عليه من الوقف. وان ينحصر ذلك في المسائل التي يملك فيها المتداعون الامر، اما المسائل التي لا يملك فيها المتداعون الامر يجب الا يحاسب عليها، ومثال على ذلك اذا تخلف احدهما عن تسليم مستند، كذلك اذا لم يستطع البحث عن بيانات الشخص، فهو بذلك لا يملك الامر، لذلك ينبغي ان تعطي للقاضي الصلاحية بأن يوقف الوقف الجزائي لهذه المسألة لأنها تخرج عن ارادة المدعي.
نتمنى على المشرعين حصر صلاحية القاضي فقط في المسائل التي يمكن الا تضر بالمدعين.

الطالبة دانة رائد عدنان جبر
كليه الدراسات التجارية
تخصص قانون تجاري

دور النيابة العامة في الخصومة المدنية

تعد النيابة العامة الممثل للصالح العام والأمينة على مصلحة القانون. وللنيابة العامة وظيفة أساسية في المجال الجزائي، فهي التي تتولى الدعوى الجزائية باسم المجتمع، وتسهر على تطبيق القوانين، إلا أن بالإضافة الى دورها المهم في المجال الجزائي لها دور أيضا في المجال المدني، أي في مجال الخصومة القضائية المدنية. ويتمثل دور النيابة العامة في الخصومة القضائية المدنية في رفع الدعوى، إذ يحق لها رفع الدعوى في حالات معينة، بشرط أن يرد نص صريح بذلك، ومن الأمثلة على ذلك حقها في رفع دعوى شهر الإفلاس التجاري بموجب المادة 647 من قانون المعاملات التجارية، والتدخل في الخصومة، إذ يجب عليها أو يجوز لها التدخل في الدعوى في كل حالة ينص القانون على وجوب أو جواز تدخلها.
وقد بينت المادة 61 من قانون الإجراءات المدنية الحالات التي يجب فيها على النيابة العامة التدخل في الخصومة المدنية، وبينت المادة 62 من القانون ذاته الحالات التي يجوز فيها للنيابة العامة التدخل في الخصومة المدنية، كالدعاوى التي ترى التدخل فيها لتعلقها بالنظام العام والآداب، ودعوى تصديق الصلح الواقي من الإفلاس التجاري، والدعاوى التي يراد الحكم فيها بعدم الاختصاص الولائي، والطعن في الأحكام، إذ يحق لها الطعن في الأحكام الصادرة في الدعاوى التي ترفعها، أو ترفع ضدها، والدعاوى التي يوجب القانون أو يجيز تدخلها فيها.
كما ويجوز لها الطعن في الأحكام الصادرة في الدعاوى التي لا تكون النيابة العامة فيها طرفا، ولا متدخلا، وذلك إذا توفرت شروط معينة، وهي أن يكون الحكم من الأحكام النهائية، وأن يكون مبنيا على مخالفة للقانون، أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله، وأن يكون الحكم غير قابل للطعن،او لأن القانون لا يجيز للخصوم الطعن فيه كالأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية، أو لأن الخصوم قد فوتوا ميعاد الطعن فيها، أو نزلوا عن حقهم في الطعن، كالأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية بصفة ابتدائية، إلا أن الخصوم فوتوا ميعاد الاستئناف، أو نزلوا عن الحق في الطعن، أو رفعوا طعنا فيها قضي بعدم قبوله. ونشير أخيرا إلى أن هذا الطعن يرفع بصحيفة يوقعها النائب العام خلال سنة من تاريخ صدور الحكم، وتنظره المحكمة في غرفة مشورة من دون دعوة الخصوم، ويفيد الخصوم من هذا الطعن.

الطالبة شهد عقيل منور حميدي الوقيت
تخصص قانون
shahadshmmari7@gmail.com

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2019-7-26	6	18099

الجريدة

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ما قل ودل: قيود الرقابة القضائية على دستورية القوانين

المستشار شفيق إمام

الدعوى الدستورية الأصلية

تناولت في مقالين متتالين يوم الأحد 14 و 21 الجاري المنظومة التشريعية تحت عنوان على هامش دور الانعقاد العادي الثالث، وما جاء في الكلمة التي ألقاها رئيس مجلس الأمة من أنه لم يوافق على نص في قانون المحاماة لشبهة عدم دستوريته، ولكن الأغلبية وافقت عليه، وإن مجلس 2012 قد فتح باباً كان مغلقاً منذ صدور قانون المحكمة الدستورية سنة 1973، وهو حق كل فرد في الالتجاء إلى المحكمة الدستورية بدعوى أصلية مباشرة بعدم دستورية هذا القانون أو غيره.

والواقع أن القضاء الدستوري يحتل مكانة خاصة في الدول التي تأخذ بنظامه، توجب عليه المحافظة عليها من خلال تقييد اختصاصه بقيود ذاتية يفرضها على نفسه، تلافياً للاحتكاك بالسلطة التشريعية.

وقد فسر البعض هذه القيود الذاتية التي فرضتها المحكمة الاتحادية العليا الأميركية في رقابتها على القوانين التي يصدرها الكونغرس، بأنها تصون بها رقابتها وتحميها من أي محاولة للنيل منها أو تقليصها. SH apiro (M) and tresolinil (R.J) American constional law. 6 th ED. 1983 P67

ومن هنا كان الموقف المتشدد الذي وقفته المحكمة الدستورية في الكويت من عدم قبول الدعوى بعدم دستورية قانون، ولو كانت قد أحيلت من المحكمة التي تنظر في المنازعة الموضوعية، بناءً على دفع أبداه أحد إطراف المنازعة، إذا كان رافع الدعوى قد نعت القانون بعدم دستوريته في صحيفة الدعوى المرفوعة أمام محكمة الموضوع.

وهو موقف لم يكن يبرره أبداً أن الرقابة الدستورية هي رقابة هدفها صون الدستور وحمايته، ولكن كان المبرر الوحيد لهذا الموقف هو حرص القضاء الدستوري على ألا يقحم نفسه في معركة إحدى السلطتين الأخريين.

لذلك يعتبر تعديل قانون المحكمة الدستورية في الفصل التشريعي السابق لإقرار حق الفرد في رفع دعوى أصلية مباشرة أمام المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون هو إنجاز تشريعي بحق يحسب لهذه المحكمة.

ولعل من هذه القيود الذاتية أيضاً:

● قرينة الدستورية لصالح التشريع:

وتعني هذه القرينة، أن الأصل هو أن التشريع الذي تراقبه السلطة القضائية يتمتع بقرينة الصحة والسلامة، أي يفترض فيه أنه صدر متفقاً وأحكام الدستور، وعلى من يشكك في هذا أن يقيم الدليل القاطع على عدم دستوريته، وهي قرينة تماثل قرينة الصحة والسلامة في القرار الإداري عند الطعن فيه بالإلغاء.

● القضاء الدستوري قضاء احتياطي:

فلا تفصل المحكمة في دستورية القانون المطروح عليها، إذا كان الفصل في الدعوى الموضوعية ممكناً بتطبيق قانون آخر على النزاع لم يطعن فيه أمام المحكمة الدستورية، أو لم تكن به أي شائبة دستورية.

فلا تفصل المحكمة الدستورية في الدعوى الدستورية وتقضي بعدم قبولها أو أنه إذا انتفى الارتباط بين عدم دستورية القانون الطعين وبين طلبات الخصوم في الدعوى الموضوعية، إذا أمكن الفصل في الدعوى الأخيرة، وفقاً لتفسير للقانون يتوافق مع دستوريته، إذ يتحول الدفع بعد دستورية القانون المقدم إلى محكمة الموضوع، دعوى أصلية بعدم دستورية القانون أمام المحكمة الدستورية، بالمخالفة لقانون المحكمة.

(المحكمة الدستورية العليا في مصر- جلسة 1992/2/1 - القضية رقم 35 لسنة 11 القضائية الدستورية).

● إنها عملية قضائية فنية بحتة:

لا يخرج ما تباشره المحكمة الدستورية عن طبيعة الأعمال القضائية، وعن بحث الشرعية الدستورية للقوانين والمراسيم بقوانين واللوائح، من حيث مدى مطابقتها لأحكام الدستور، وهو ما أكدته المحكمة الدستورية بالكويت حين قضت بأن عمل القاضي الدستوري عمل قضائي من أعمال وظيفته، والمحكمة لا تباشر في ذلك، أو في أعمالها للرقابة إلا وظيفة فنية ذات طابع قانوني مجرد، فهي تتخذ من ظاهر النص التشريعي أساسا لفحص دستوريته، وتستبعد في ذلك كل عنصر غير دستوري. (جلسة 1986-/6/14 3 لسنة 86 تفسير دستوري)

● ليست عملاً سياسياً:

وهو ما قررته المحكمة الدستورية بالكويت في طلب التفسير رقم 3 لسنة 1986.

إن طلب السلطة التنفيذية تفسير نص في الدستور، اختلف فيه رأيها مع رأي السلطة التشريعية، ليس في ذلك خلط بين العمل السياسي والعمل القضائي، ليس في هذا ابتداع أسلوب للرقابة السياسية لم يقرره الدستور، وإنما يستهدف بذلك الوقاية من خطر صدور قانون غير دستوري، وليس بإمكان الجهة القضائية مباشرة ذلك إلا بناء على طلب الهيئة السياسية المختصة، كالهيئة التشريعية أو الهيئة التنفيذية، وتكون الرقابة القضائية حينئذ مرتبطة بالرقابة السياسية ونتيجة لها.

كما لا يجوز أن تحمل هذه الرقابة أي نوع من التوجيه السياسي للسلطتين الأخريين، أو أن تتسلط عليهما بأي نوع من أنواع التسلط بمناقشة المسائل السياسية التي تتشعب فيها الآراء وتختلف فيها السلطتان، أو تختلف فيها الأحزاب والتكتلات السياسية، أو تبدي رأيها في كل ذلك.

● الرقابة الدستورية القضائية ليست عملاً تشريعياً:

- ولئن كانت أحكام «الدستورية» بعد دستورية القوانين ملزمة للكافة ولسائر المحاكم طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم 14 لسنة 1973 المشار إليه، وتنشر الأحكام ومرفقاتها في الجريدة الرسمية وأن الحكم بعدم الدستورية يلغي قوة نفاذ النص التشريعي فيغدو معدوماً من الناحية القانونية، ويسقط كتشريع من تشريعات الدولة (حكم المحكمة العليا في مصر في الدعوى الدستورية رقم 8 لسنة 3 القضائية بجلسة 1976/12/11)، إلا أن ذلك لا يخلع على هذه المحكمة اختصاصاً تشريعياً ولا يحمل ما تباشره على أنه من أعمال التشريع، كما أنه لا يمس في قليل أو كثير مبدأ الفصل بين السلطات، طالما أنها تقوم بعملها وفق الإطار الذي رسمه الدستور، وليس في ذلك إهدار للمبدأ ذاته (المحكمة الدستورية في الكويت - جلسة 1986/6/14 ق3 لسنة 86).

بهذه القيود حافظت المحاكم الدستورية على بقائها وقوتها فوق الأهواء والخلافات السياسية.

> يعتبر تعديل قانون المحكمة الدستورية بإقرار حق الفرد في رفع دعوى أصلية مباشرة أمامها بعدم دستورية قانون ما إنجازاً تشريعياً يحسب لهذه المحكمة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2019-7-28	7	4179

القبس

اعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

إعلان بيع مصنع

تعلن وزارة العدل - إدارة التنفيذ - قسم التنفيذ الجبري - ملف التنفيذ رقم (170218870) ، أنه في يوم الأربعاء الموافق 2019/7/31 ابتداء من الساعة 10:00 صباحاً سوف يباع بالمزاد العلني كامل المصنع المعروف بالاسم التجاري " مصنع بن سليم البيئي للتدوير " ترخيص منشأة صناعية رقم (12782) صادر من الهيئة العامة للصناعة في 2007/8/6 (الترخيص الصناعي) والكائن بمنطقة أمغرة الصناعية على القسائم أرقـــام (64، 62، 60) من القطعة رقم (4) ومساحتها 3,750م^2 ثلاثة آلاف متراً مربعاً وسبعمائة وخمسون من المتر المربع (المصنع) ملك المدين/ شركة دار مائدتي للتجارة العامة والمقاولات - ماهر أحمد بن سليم وشريكه ذ.م.م والمرهون لصالح بنك الكويت الصناعي (الدائن المرتهن) ، والمبين بعقد القرض الموثق برقم 1730 جلد 3 في 2008/8/20 برهن محل تجاري ورهن رسمي لصالح الدائن المرتهن بنك الكويت الصناعي ، و عقد رهن محل تجاري ورهن رسمي ضمانا لتسهيلات مصرفية الموثق برقم 674 جلد 3 في 2010/5/12 ، وذلك باعتباره متجرا بجميع مقوماته وعناصره المادية والمعنوية طبقاً لأحكام قانون التجارة ، ونفاذا للحكم رقم 2017/472 ت م ك ح/2 الصادر بتاريخ 2014/11/12 ، وذلك وفاءً لدين البنك الدائن بذمة المدين وقدره 1,125,878/938 د.ك (مليون ومائة وخمسة وعشرون ألفاً وثمانمائة وثمانية وسبعون ديناراً كويتياً وتسعمائة وثمانية وثلاثون فلساً) كما في 2014/11/12 وبخلاف الفوائد والمصاريف وما يستحق من مبالغ أخرى وفقاً للعقد المذكور اعتباراً من ذلك التاريخ وحتى تمام السداد ، وطبقاً للإجراءات المبينة بالمادة 44 من قانون التجارة ، وسوف يتم البيع في التاريخ أعلاه بمقر المصنع ، وإذا لم يكف هذا اليوم لإتمام البيع سيجري اتمامه في الأيام الثلاثة التالية.

وسوف تقوم الهيئة العامة للصناعة (الهيئة) بتحويل الترخيص الصناعي المذكور والمزايا المرتبطة به بما فيها الحق في القسيمة المقام عليها المصنع لمن يرسو عليه المزاد وذلك بعد أن يسدد للهيئة المبالغ المالية المستحقة لها عن القسيمة المذكورة .

فعلى راغبي الشراء معاينة المصنع المعاينة النافية للجهالة والحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، وللمزيد من المعلومات يمكن مراجعة قسم التنفيذ الجبري أثناء الدوام الرسمي ، وللبيان نعلن .

رئيس الإدارة العامة للتنفيذ

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2019-7-28	13	16549

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وفيـــات

وفيات

الجمعة 7/26

ياسين محمد حسن الحواج
81 عاماً، شيع، الرجال: ضاحية مبارك العبدالله، غرب مشرف، مسجد الوزان، النساء: حسينية أبا ذر الغفاري (دار الهجر)، الشعب، ق5، ش57، م2، بجانب مسجد عمار بن ياسر، ت: 99077257، 99895818

عباس جاسم محمد الدريع
99 عاماً، شيع، الرجال: المنصورية، حسينية آل ياسين، النساء: حطين، ق3، ش305، م26، ت: 99079563

أحمد سالم أحمد عبدالسلام
81 عاماً، شيع، الرجال: بيان، ق6، ش4، ج2، م7، النساء: خيطان، ق1، ش144، م11، ت: 50208080، 99117077

نبيهه عبدالحسين سلمان أرملة محمد عبدالله الأمير
75 عاماً، شيعت، الرجال: كيفان، ش فهد براك الصبيح، ق2، م5، حسينية عبدالله الحسين الأمير، النساء: الجابرية، ق8، ش14، م6، (أمس السبت ثاني أيام العزاء) ت: 97777723، 99016778

مريم خليفة الخليفة أرملة سعود علي العتيبي
74 عاماً، شيعت، الرجال: جنوب السرة، الشهداء، ق5، ش521، م26، النساء: جنوب السرة، الزهراء، ق5، ش42، م58، ت: 96630314، 98856167، 90029901

يوسف حامد ضحوي اللبدان العنزي
20 عاماً، شيع، مقبرة صبحان، عزاء الرجال في المقبرة فقط، ت: 99754225

والسبت 7/27

مبارك حمود عايض غنيم العازمي
48 عاماً، شيع، الرجال: الظهر، ق3، ش6، ج3، م16، النساء: علي صباح السالم، ق3، ش8، م30، ت: 99750768، 67000688

مريم حسن عابدين حسين عابدين
أرملة عبدالله حسين عبدالله جاسم
69 عاماً، شيعت، الرجال: حسينية الإمام الحسين، سلوى، ق1، ش المتنبي، قسيمة 201، النساء: الزهراء، ق5، ش517، م8، ت: 55955955

خالد براك خلف الشلاش
60 عاماً، يشيع بعد صلاة عصر اليوم بمقبرة صبحان، رجال: سلوى ق12، ش1، م100، النساء: سلوى، ق12، ش1، م102، ت: 90905454، 94400487

هزاع عبدالله مطلق المطيري
63 عاماً، يشيع التاسعة من صباح اليوم، الرجال: الأندلس، ق10، ش20، م209، مقابل الدائري الخامس، النساء: الأندلس، ق3، ش1، م87، ت: 66645996، 55222369